ICC-ASP/19/11

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
30 September 2020

ARABIC
Original: English

الدورة التاسعة عشرة

نيويورك، ٧ – ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

مشروع تقرير اللجنة الاستشارية

المعنية بترشيحات القضاة عن أعمال اجتماعها السابع

المحتويات *صفحة*

أولا- مقدمة.....2

ألف. افتتاح الاجتماع.....2

باء. اعتماد جدول الأعمال.....2

جيم. نطاق الولاية.....2

دال. تنظيم العمل.....3

هاء. أعمال اللجنة الاستشارية في عام 2020 4

ثانيا- النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب ستة قضاة في الدورة التاسعة عشرة للجمعية.....6

ثالثا- مسائل أخرى.....7

ألف. المواد المقدمة مع الترشيحات.....7

باء. تقييم القدرات اللغوية للمرشحين.....7

المرفقات.....8

المرفق الأول: الولاية الموسعة للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة.....8

المرفق الثاني: تقييم المرشحين.....10

ألف. ملاحظات عامة.....10

باء. مرشحو القائمة ألف.....11

جيم. مرشحو القائمة باء.....18

دال. المواد المقدمة إلى اللجنة من قبل منظمات المجتمع المدني وردود الحكومات المعنية عليها..... 23

المرفق الثالث. توصيات اللجنة بشأن المواد المقدمة مع الترشيحات والدورات المقبلة.....25

أولا. مقدمة

ألف. افتتاح الاجتماع

1. افتتح رئيس الجمعية، السيد أو- غون كوون (جمهورية كوريا)، جلسة الاجتماع السابع للجنة الاستشارية المعنية بترشيحات القضاة ("اللجنة")، في 4 حزيران / يونيه 2020. وعقد الاجتماع السابع عبر وصلة WebEx عن بعد في أحد عشر جزءا في 4 حزيران/يونيو و 18 حزيران/يونيو و 2 تموز/يوليو و 20 تموز/يوليو و 5 آب/أغسطس و 10 آب/أغسطس

و 16 و 18 و22 و24 و29 أيلول/سبتمبر 2020. وعلاوة على ذلك، عقدت 20 مقابلة في 12 و13 و14 و17 و20 و24 و25 و28 آب/أغسطس 2020.

2. شارك في الاجتماع الأعضاء التالية أسماؤهم:

أ) السيد أحمد محمد بن حمد باراك (دولة فلسطين)؛

ب) السيد كورنليو بيرسان (رومانيا)؛

ج) السيد برونو كوت (فرنسا)؛

د) السيد أدريان فولفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛

هـ) السيدة لوسي موتوني كامبوني (كينيا)؛

و) السيدة سانجي ماسنونو موناجينغ (بوتسوانا)؛

ز) السيد إنريكي إدواردو رودريغيز فلتزي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)؛

ح) السيد سانغ هيون سونغ (جمهورية كوريا)؛

ط) السيدة سيلفيا هيلينا دو فيغيريدو شتاينر (البرازيل).

باء. اعتماد جدول الأعمال

3. اعتمدت اللجنة جدول الأعمال التالي:

1 - افتتاح الاجتماع

2 - اعتماد جدول الأعمال

3 - انتخاب الرئيس ونائبة رئيس اللجنة الاستشارية

4 - تنظيم العمل ومناقشة تحديات الاجتماعات عبر الوسائل الافتراضية

5- أعمال اللجنة الاستشارية في عام 2020

(أ) أعمال اللجنة الاستشارية على ضوء قرار المحكمة الجنائية الدولية ASP/18/Res.4 والتعديلات المدخلة على اختصاصات اللجنة الاستشارية (المرفق الثاني):

(1) تقديم معلومات وتحليلات إلى الدول الأطراف بشأن تقييم صفات المرشحين (الفقرة 3 ICC-ASP/18/Res.4)

(2) إعداد خلاصة وافية للطلبات المقدمة من الدول الأطراف، ووثيقة مرجعية للدول الأطراف لاستخدامها عند وضع إجراءات الترشيح الوطنية أو استخدامها (الفقرة 7 من القرار)

(3) إعداد استبيان مشترك (المرفق الثاني. الفقرة 5 مكررا (أ) ICC-ASP/18/Res.4)

(4) التحقق من الأشخاص المرجعيين للمرشحين (الفقرة 5 مكررا (ج))

(5) صياغة تصريح موحد (الفقرة 5 مكررا (د))

(6) استعراض وتوثيق عمليات الترشيح على المستوى الوطني (الفقرة 5 مكررا (و))

(7) إجراء تقييم سري ومؤقت بطلب من دولة طرف عملا بالفقرة 8 مكررا

(ب) النظر في الأسئلة التي ستطرح على المرشحين

6. مسائل أخرى

جيم. انتخاب الرئيس ونائبة رئيس اللجنة

4- انتخبت اللجنة، خلال اجتماعها في 4 حزيران/يونيو السيد أدريان فولفورد (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) رئيسا للجنة والسيدة سيلفيا شتاينر (البرازيل) نائبة للرئيس.

دال. تنظيم العمل ومناقشة تحديات الاجتماعات عبر الوسائل الافتراضية

5- نظرت اللجنة في كيفية المضي قدما في أعمالها عملا بالولاية الموسعة الواردة في القرار ICC-ASP / 18 / Res. 4.[1] ونظرت اللجنة كذلك في التأثير المحتمل لقيود جائحة كوفيد-19 على سير أعمالها. وأشارت اللجنة إلى أن ولاية الجمعية العامة تقتضي منها تقديم تقريرها "قبل 16 أسبوعا على الأقل من الانتخابات"، أي في 17 آب / أغسطس 2020.

6- وأكد أعضاء اللجنة من جديد أهمية المقابلات وجها لوجه خلال عملية تقييم المرشحين بيد أنهم في الوقت نفسه اعترفوا بالتحديات التي يطرحها إجراء هذه المقابلات بسبب التدابير المتخذة بشأن جائحة كوفيد-19 عبر أرجاء العالم[2] التي سيكون لها بالضرورة تأثير على استكمال عمل اللجنة ضمن الجدول الزمني الذي حددته الجمعية.

7- ووافقت اللجنة على أن يستند تقييم المرشحين إلى[3]:

أ) مؤهلات المرشح وخبرته المبينة في بيان المؤهلات المطلوبة بموجب المادة 36 (4) التي تحدد كيفية استيفاء المرشح لمتطلبات المادة 36 (3)؛

ب) المواد الداعمة الإضافية المقدمة معها؛

ج) ردود المرشحين على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد؛

د) أداء المرشحين في المقابلة؛

هـ) المعلومات المقدمة من المؤسسات الوطنية الموجودة في دولة جنسية كل مرشح ؛

و) نتائج عملية التدقيق والتحقق من الأشخاص المرجعيين للمرشحين.

8- في 8 حزيران/يونيو 2020، طلبت اللجنة من المكتب أن ينظر، مع مراعاة الظروف الاستثنائية، في تخفيض الجدول الزمني القاضي بتقديم التقرير قبل 16 أسبوعا من الانتخابات إلى تسعة أسابيع قبل الانتخابات. ونظر المكتب في طلب اللجنة ووافق، على أساس استثنائي، على تمديد الموعد النهائي لتقديم التقرير حتى موعد أقصاه 30 أيلول / سبتمبر 2020. وأكد المكتب من جديد أن تقييم المرشحين عن طريق

[1] المرفق الأول.

[2] شملت هذه التدابير حظر السفر، وتعليق الرحلات الجوية، والحجر الصحي الإلزامي لأولئك الذين سيتمكنون من السفر، سواء في نقاط الوصول / المغادرة، وكذلك الإغلاق الجزئي للمحكمة حيث كانت اللجنة ستجري مقابلاتها مع المرشحين. وقد شكل الافتقار إلى منصة موثوقة للترجمة الفورية عن بعد، والتي يمكن أن تستخدمها اللجنة بسهولة، تحديًا إضافيًا لأن استخدام الترجمة الفورية، وإن كان ذلك ممكنًا، يمكن أن يؤدي إلى اجتماعات افتراضية مطولة نظرًا لاستخدام اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

[3] كانت الوثائق المقدمة لكي تنظر فيها اللجنة ضخمة (أكثر من 600 صفحة)، واردة بشكل رئيسي في الوثيقة ICC-ASP / 19/2 / Rev.2 وإضافتها، بالإضافة إلى إجراءات الترشيح الوطنية والردود على الاستبيان المشترك و التصريح الموحد، بالإضافة إلى المعلومات الواردة من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية.

المقابلات يشكل جزءا لا يتجزأ من التقييم العام الذي تجريه اللجنة الاستشارية للمرشحين وأنه سيوفر إرشادات قيمة للجمعية. وبالنظر إلى التحديات المحتملة التي يمكن أن يواجهها أعضاء اللجنة الاستشارية والمرشحون الراغبون في السفر إلى لاهاي، طلب المكتب إلى اللجنة أن تشرع في إجراء المقابلات عبر الوسائل الافتراضية.

9- وأعربت اللجنة عن تقديرها للمكتب لتمديد الموعد النهائي، ولاحظت أن ذلك من شأنه أن ييسر ولايتها المتمثلة في إعداد تقرير شامل ومفصل ذي طابع تقني على النحو المبين في القرار ICC-ASP/18/Res. 4.[4] وأقرت اللجنة بأنه سيكون من الصعب إجراء مقابلات وجها لوجه مع جميع المرشحين والأعضاء، وقررت، تمشيا مع طلب المكتب، إجراء مقابلات عبر الوسائل الافتراضية مع جميع المرشحين. وقررت اللجنة أن تجري كل مقابلة لجنة فرعية تتألف من ثلاثة أعضاء بسبب القيود المختلفة التي يفرضها النسق الافتراضي، بما في ذلك اختلاف المناطق الزمنية وعدد المرشحين ولغة المقابلة وإلحاح المهمة.

10- ومن أجل ضمان تقييم كل مرشح على قدم المساواة من قبل اللجنة ككل، قررت اللجنة تسجيل كل مقابلة لتمكين جميع أعضاء اللجنة من تقييم كل مرشح على حدة.

11- وقدمت أمانة جمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية للجنة، وقام المدير، السيد رينان فيلاسيس بالعمل بصفة أمين اللجنة.

12- واجهت أمانة الجمعية العديد من القيود اللوجستية، بما في ذلك، في جملة أمور، الحاجة إلى تدريب ومساعدة أعضاء اللجنة و(على أساس منتظم) أفرقة الترجمة الفورية على كيفية استخدام نظام الترجمة الفورية المخصص الذي صممته الأمانة عبر منصة WebEx الرقمية.[5]

هاء. أعمال اللجنة الاستشارية عام 2020

أ) أعمال اللجنة الاستشارية على ضوء قرار المحكمة الجنائية الدولية ASP/18/Res.4 والتعديلات المدخلة على اختصاصات اللجنة الاستشارية (المرفق الثاني)

13- أحاطت اللجنة علما بأن نطاق ولايتها، الوارد في الوثيقة ICC ASP / 10/36،[6] قد جرى توسيع نطاقه بموجب القرار ICC-ASP/18 Res. 4 /، المرفق الثاني (انظر المرفق الأول). وناقشت اللجنة الكيفية التي ستشرع بها في تنفيذ عناصر ولايتها الموسعة.

' 1' تقديم معلومات وتحليلات إلى الدول الأطراف بشأن تقييم صفات المرشحين (الفقرة 3 ICC-ASP/18/Res.4)

14- قامت اللجنة بتقييم المرشحين وفقا للمعايير المنصوص عليها في المادة 36 (4) التي تحدد كيفية استيفاء المرشح لمتطلبات المادة 36 (3)، إلى جانب بيان السيرة الذاتية. ونظرت اللجنة كذلك في الردود على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد المقدمة من جانب المرشحين. ولاحظت اللجنة أن الدول الأطراف قدمت الاستمارة الموحدة للسيرة الذاتية التي أوصت بها في دوراتها الثانية والثالثة والسابعة[7] ورحبت بأن مثل هذه السيرة الذاتية يسرت عليها دراسة مؤهلات المرشحين وخبراتهم.

15- وترد في المرفق الثاني لهذا التقرير تقييمات اللجنة للمرشحين المعنيين.

'2 ' إعداد خلاصة وافية للطلبات المقدمة من الدول الأطراف، ووثيقة مرجعية للدول الأطراف لاستخدامها عند وضع إجراءات الترشيح الوطنية أو استخدامها (الفقرة 7 من القرار)

[4] المرجع نفسه، القسم دال.

[5] سمح هذا النظام الداخلي بمزيج من الترجمة الافتراضية الفورية والمتعاقبة إلى العربية والإنجليزية والفرنسية. وساعد قسم الخدمات اللغوية في قلم المحكمة في توفير فرق الترجمة الفورية. وبالإضافة إلى ترتيب المقابلات عبر الوسائل الافتراضية، اختبرت الأمانة المنصة الرقمية مع كل مرشح قبل المقابلة. وقامت الأمانة بإنشاء وإدارة أكثر من مائة رابط WebEx أثناء الدورة.

[6] تقرير المكتب بشأن إنشاء لجنة استشارية معنية بترشيحات القضاة للمحكمة الجنائية الدولية (ICC–ASP/10/36) المرفق. الفقرات 5 و7 و11.

[7] ICC-ASP / 12/47، المرفق الثالث، ICC-ASP / 13/22 ، المرفق الثاني، الملحق الثالث، و ICC-ASP / 16/7 ، المرفق الثاني، الملحق الثالث.

16- أشارت اللجنة إلى أن ولاية الجمعية العامة تقتضي منها، بالتشاور مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، أن تعد وتقدم في أقرب وقت ممكن، على ألا يتجاوز الدورة العشرين لجمعية الدول الأطراف، خلاصة وافية للطلبات المقدمة من الدول الأطراف، وأن تعد وثيقة مرجعية تستخدمها الدول الأطراف على أساس اختياري، تتضمن ممارسات يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام الدول الأطراف بوضع إجراءات وطنية للترشيح أو استخدامها.[8]

17- وأحاطت اللجنة علما بأنه استجابة لمذكرة الأمانة الشفوية ICC-ASP/19/SP/27 المؤرخة 17 نيسان/أبريل 2020، التي عممت عملا بالقرار ICC-ASP/18 / Res. 4، قدم ما مجموعه 19 دولة طرفا معلومات عن إجراءات الترشيح والاختيار الوطنية لكل منها. وطلبت اللجنة إلى جميع الدول الأطراف أن تقدم المعلومات المشار إليها في الوثيقة ICC-ASP / 18 / Res. 4 [9] في أقرب وقت ممكن، لتيسير اضطلاعها بعملها.

'3' إعداد استبيان مشترك (المرفق الثاني. الفقرة 5 مكررا (أ) ICC-ASP/18/Res.4)

18- وافقت اللجنة على استبيان مشترك أحالته الأمانة في 3 تموز / يوليه 2020 إلى جميع الدول الأطراف التي قدمت مرشحا. واستكمل المرشحون الاستبيان الذي قدم إلى اللجنة للنظر فيه.[10]

'4' صياغة تصريح موحد (الفقرة 5 مكررا (د))

19- وافقت اللجنة على تصريح موحد أرسلته الأمانة في 3 تموز / يوليه 2020 إلى جميع الدول الأطراف التي قدمت مرشحا. واستكمل المرشحون الاستبيان الذي قدم إلى اللجنة للنظر فيه.[11]

'5' التحقق من الأشخاص المرجعيين للمرشحين (الفقرة 5 مكررا (ج))

20- نظرت اللجنة في الطريقة الأكثر فعالية لإجراء عمليات التحقق من الجهات المرجعية للمرشحين، في ضوء الظروف الاستثنائية. وقررت الاتصال بالهيئات المهنية ذات الصلة في دولة جنسية كل مرشح، على سبيل المثال نقابات المحامين، ولجان الخدمات القضائية، والمؤسسات الأكاديمية، من أجل تحديد ما إذا كانت هناك أي معلومات عن المرشح والتي يجب أن تتلقاها اللجنة بشكل صحيح.

21- نظرت اللجنة بعناية في المعلومات الواردة من الهيئات المهنية والمؤسسات الأكاديمية التي أرسلت ردودها ورأت أن المعلومات الواردة كانت مفيدة للجنة، لكنها لم تثبت أنها حاسمة في التقييم الذي أجرته اللجنة.

22- وعلاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علما بعملية التدقيق في ملفات المرشحين التي أجراها قسم الأمن والسلامة بالمحكمة للجنة المعنية بانتخاب المدعي العام من أجل مساعدة تلك اللجنة في تقييمها لشرط التمتع " بأخلاق رفيعة ".[12] وهذا الشرط هو أيضا الشرط الأول من بين العديد من الاختصاصات المدرجة في المادة 36 (3) من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالمؤهلات المطلوبة للقضاة. ووافقت على وجوب تقديم طلب للحصول على مساعدة مماثلة فيما يتعلق بالمرشحين العشرين للانتخابات القضائية.

23- وأجرى قسم الأمن والسلامة بالمحكمة عملية التدقيق بشكل مستقل عن اللجنة. ونظرًا للطبيعة السرية لعمل اللجنة، تم تبادل الرسائل بين مدير الأمانة العامة والمسجل، لتسجيل حقيقة أن القسم سيقدم تقاريره حصريًا إلى اللجنة (عن طريق رئيسه) فيما يتعلق بهذه العملية بالذات. وتألفت عملية التدقيق، من بين أمور أخرى، من عمليات التحقق من السجلات الأمنية والجنائية، وفحص المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر عامة (بما في ذلك الملفات الشخصية على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمرشحين). واتفقت اللجنة مع قسم الأمن والسلامة في المحكمة على أن بعض التفاصيل المحددة للعملية ينبغي أن تظل سرية لحماية العمليات المستقبلية من التلاعب أو التهرب المحتمل. ووافق جميع المرشحين العشرين على العملية. وتم الحفاظ على السرية التامة طوال الوقت، ووقع جميع الموظفين المعنيين اتفاقا سريا خاصا بالعملية.

---

[8] ICC-ASP/18/Res.4 الفقرة 7.

[9] المرجع نفسه.

[10] https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

[11] https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

[12] ICC-ASP/19/INF.2 الفقرات 24-32.

24- نظرت اللجنة في التقارير التي أعدها قسم الأمن والسلامة بالمحكمة بشأن المرشحين القضائيين العشرين. ولاحظت أنه لم يتم تقديم جميع طلبات السجلات الجنائية بحلول الموعد النهائي المطلوب لإنهاء التقرير. ورأت اللجنة أن المعلومات المتعلقة بعملية التدقيق مثيرة للاهتمام، ولكن الأهم من ذلك أنه لا يوجد في التقرير ما يضر بأي من المرشحين ولا يتطلب عرض أي مسألة على الدول الأطراف.

'6' استعراض وتوثيق عمليات الترشيح على المستوى الوطني (الفقرة 5 مكررا (و))

25- أحاطت اللجنة علما بأن 20 دولة طرفا قدمت معلومات عن إجراءات الترشيح الوطنية الخاصة بها، وأن 12 دولة من تلك الدول أطراف مرشحة.[13] ولم تأذن دولتان بنشر المعلومات المقدمة للجمهور، بما في ذلك دولة طرف واحدة قدمت مرشحا.[14] ولاحظت اللجنة أن عملية الترشيح الوطنية هي إجراء داخلي لدولة جنسية المرشحين وليس لها أي تأثير على تقييمها لهؤلاء المرشحين.

'7' إجراء تقييم سري ومؤقت بطلب من دولة طرف عملا بالفقرة 8 مكررا

26- لم تتلق اللجنة أي طلب من دولة طرف لتقديم تقييم مؤقت وسري لمدى ملاءمة مرشح محتمل من تلك الدولة الطرف.

(ب) النظر في الأسئلة التي ستطرح على المرشحين

27- أجرت اللجنة مناقشات بشأن الأسئلة التي ستطرحها على المرشحين في المقابلات ووافقت على قائمة الأسئلة التي كانت نفس الأسئلة المطروحة على جميع من أجريت معهم المقابلات.

ثانيا. النظر في الترشيحات المقدمة لانتخاب ستة قضاة في الدورة التاسعة عشرة للجمعية

28- أجرت المجموعات الفرعية التابعة للجنة مقابلات عبر وسائل افتراضية في 12 و 13 و 14 و 17 و 20 و 24 و 25 و 28 آب / أغسطس 2020 مع المرشحين العشرين لانتخاب ستة قضاة، المقرر إجراؤها خلال الدورة التاسعة عشرة للجمعية. وتم إجراء مقابلات لمدة 60 دقيقة مع كل مرشح من المرشحين، مع توفير الترجمة الفورية عند الاقتضاء.

29- واجتمعت اللجنة لمناقشة تقييمها للمرشحين أيام 16 و 18 و 22 و 24 و 29 أيلول/سبتمبر 2020.

30- وأحاطت اللجنة علما بأن اثنين من أعضائها يشتركان في نفس جنسية اثنين من المرشحين. ووفقًا للمادة 5 من النظام الداخلي للجنة، لم يحضر هؤلاء الأعضاء المقابلة ولم يشاركوا في المداولات بشأن المرشح من نفس الجنسية.

31- وترد في المرفق الثاني توصيات اللجنة بعد تقييمها للمرشحين عملاً بولايتها.

32- ووافقت اللجنة على الصياغة التالية فيما يتعلق بمدى ملاءمة المرشحين:

أ) *مؤهل على أعلى مستوى*: يتفوق المرشح من حيث الخبرة والمعرفة بالمحكمة واجتهاداتها؛ ومن المحتمل جدًا أن يكون قادرًا على تقديم مساهمة مهمة في عمل المحكمة.

ب) *مؤهل*: يتمتع المرشح ببعض الخبرة والمعرفة ذات الصلة بالمحكمة ؛ ويمكنه المساهمة في عمل المحكمة.

ج) *مؤهل رسميًا فقط*: يفي المرشح بالمتطلبات المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للانتخاب كقاضٍ، ولكن ليس من المؤكد ما إذا كان المرشح يمكنه تقديم مساهمة جديرة بالملاحظة في عمل المحكمة.

د) *غير مؤهل*: المرشح لا يستوفي المتطلبات الرسمية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

ثالثا. مسائل أخرى

ألف – المواد المقدمة مع الترشيحات

[13] لم تقدم الدول الأطراف المرشحة التالية معلومات عن إجراءات الترشيح الوطنية الخاصة بها: البوسنة والهرسك وغامبيا و اليونان و المكسيك و منغوليا ونيجيريا والسنغال والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

[14] https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/ACN/Pages/2020-National-Procedures.aspx

33- فيما يتعلق بالمعلومات التي تقدمها الدول المرشحة، أشارت اللجنة إلى أنها اقترحت مبادئ توجيهية بشأن ذلك، في تقاريرها الثاني والثالث والسادس.[15] كما اعتبرت اللجنة أن التحسينات الأخرى في المواد الداعمة للترشيحات ستكون مفيدة للغاية في تقييماتها المستقبلية. لذلك، قررت اللجنة أن تقترح المبادئ التوجيهية الإضافية الواردة في المرفق الثالث، الملحق الأول.

باء- تقييم القدرات اللغوية للمرشحين

34- لاحظت اللجنة أن المستوى الفعلي لمعرفة بعض المرشحين بلغات العمل بالمحكمة لا يتوافق دائما مع الوصف الوارد في الوثائق المقدمة إلى اللجنة. ولذلك تطلب اللجنة أن يتم تقييم القدرات اللغوية للمرشحين للانتخابات المقبلة عن طريق اختبار كتابي وشفهي، ينظمه ويديره قلم المحكمة.

المرفقات

المرفق الأول

15 ICC-ASP / 12/47 ، المرفق الثالث، ICC-ASP / 13/22، المرفق الثاني، الملحق الثالث، و ICC-ASP / 16/7، المرفق الثاني، الملحق الثالث.

اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية[1]

"5. اللجنة مكلفة بتسهيل تعيين الأفراد من ذوي المؤهلات العالية كقضاة في المحكمة الجنائية الدولية.

[...]

5 مكررا. ولهذا الغرض، ستقوم اللجنة بما يلي:

(أ) وضع استبيان مشترك لجميع المرشحين يطلب منهم شرح ما يلي: (1) خبرتهم في إدارة الإجراءات الجنائية المعقدة ؛ (2) خبرتهم في مجال القانون الدولي العام ؛ (3) خبرة محددة في القضايا الجنسانية والأطفال ؛ (4) سجل جيد فيما يخص الحياد والنزاهة ؛ (5) إتقان إحدى لغات العمل بالمحكمة. وتزويد جميع المرشحين بخيار جعل إجاباتهم على الاستبيان علنية ؛

(ب) مطالبة المرشحين بإثبات معرفتهم القانونية من خلال تقديم الأدلة ذات الصلة ؛

(ج) التحقق من الأشخاص المرجعيين للمرشحين وأي معلومات أخرى متاحة للجمهور ؛

(د) وضع تصريح موحد لجميع المرشحين للتوقيع عليه يوضح ما إذا كانوا على علم بأي ادعاءات بسوء السلوك، بما في ذلك التحرش الجنسي ضدهم؛

(هـ) تقييم المهارات العملية مثل القدرة على العمل الجماعي؛ ومعرفة النظم القانونية المختلفة ؛ والتعرف على البيئات السياسية والاجتماعية والثقافية الإقليمية ودون الإقليمية وفهمها ؛

(و) توثيق عمليات الترشيح على المستوى الوطني في الدول الأطراف المرشحة ؛

(ز) رفع تقرير عن الجوانب المذكورة أعلاه.[2]

6- يُعيَّن أعضاء اللجنة عادة لمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابهم مرة واحدة فقط. [. . .]

7 – ويستند عمل اللجنة إلى الأحكام السارية من نظام روما الأساسي، وسيستند تقييمها للمرشحين بشكل صارم إلى متطلبات الفقرات (3) (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36. "

8- تجتمع اللجنة شخصيًا أو بالمراسلة أو عبر الروابط البعيدة بمجرد قيام الدول بترشيح المرشحين. ويتعين على أعضاء اللجنة ضمان سرية جميع الاتصالات أثناء العملية.

8 مكررا– تقدم اللجنة أيضا، بناء على طلب دولة طرف، تقييما سريا مؤقتا لمدى ملاءمة مرشح محتمل من تلك الدولة الطرف. ويستند هذا التقييم المؤقت فقط إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة من الدولة الطرف المعنية، ولا يتطلب من اللجنة التواصل مع المرشح المحتمل. ويجب ألا يخل طلب التقييم المؤقت لمرشح محتمل بقرار الدولة الطرف بتسمية هذا المرشح المحتمل أو عدم تسميته. كما يجب ألا يخل أي تقييم مؤقت بالتقييم الذي تجريه اللجنة لذلك الشخص، في حالة ترشيحه من قبل دولة طرف. ويجب أن يقتصر عدد أعضاء اللجنة المسؤولين عن إجراء تقييم مؤقت لمرشح محتمل على ثلاثة أعضاء. وفي حالة ترشيح دولة طرف لمرشح معين بعد إجراء تقييم مؤقت، فإن أعضاء اللجنة الذين أجروا التقييم المؤقت للمرشح يجب أن يتنحوا عن التقييم الرسمي لذلك المرشح.[3]

9- يجوز للجنة أن تشرع في التواصل مع جميع المرشحين، بما في ذلك من خلال إجراء المقابلات، شفويا وخطيا، فيما يتعلق بمؤهلاتهم وفقا لنظام روما الأساسي.

---

[1] تم اعتماد هذه الاختصاصات في الأصل من قبل جمعية الدول الأطراف من خلال القرار ICC-ASP / 10 / Res.5، الفقرة 19، وعُدِّلت لاحقًا بالقرارين ICC-ASP / 13 / Res.5، المرفق الثالث، و ICC-ASP / 18 / Res.4، المرفق الثاني. وتظهر التعديلات في الحواشي.

[2] المرجع نفسه.

[3] بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/18/Res.4, المرفق الثاني.

10- يتسم إجراء تقييم اللجنة بالشفافية. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة بانتظام وبالتفصيل بإطلاع المكتب على أنشطتها. وستبقى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على اطلاع من خلال إجراءات رفع التقارير الخاصة بالمكتب، ومن خلال الإحاطات المقدمة إلى الفريقين العاملين في نيويورك ولاهاي.

10 مكررا. بمجرد أن تنتهي اللجنة من عملها، يتعين عليها إعداد تقرير شامل ومفصل، ذي طابع تقني، يتضمن لكل مرشح:

(أ) المعلومات المجمعة وفقاً للفقرة 5 مكررا ؛

(ب) التقييم النوعي والمعلومات والتحليل، على وجه التحديد بشأن ملاءمة أو عدم ملاءمة كل مرشح لمنصب قضائي في ضوء متطلبات المادة 36، بما في ذلك الأسباب التفصيلية لتقييم اللجنة ؛ و

(ج) بيان إجراء الترشيح الوطني المستخدم، بما في ذلك ما إذا كان قد تم اتباعه في كل حالة محددة.[4]

10 ثالثًا. قد تطلب اللجنة من الدول تقديم مزيد من المعلومات حول المرشحين اللازمة للنظر في مدى ملاءمة المرشح وتقييمه كمعيّن قضائي.[5]

11 – يتاح تقرير اللجنة للدول الأطراف والمراقبين بتقديمه إلى المكتب، قبل 16 أسبوعا على الأقل من الانتخابات، لكي تنظر فيه جمعية الدول الأطراف باستفاضة لاحقا.[6]

12- تهدف المعلومات والتحليلات التي تقدمها اللجنة إلى إرشاد عملية صنع القرار في الدول الأطراف وليست ملزمة بأي شكل من الأشكال لها أو لجمعية الدول الأطراف.

المرفق الثاني

تقييم المرشحين

1- تقدم اللجنة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية طيّه إلى مكتب جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي تقييمها للمرشّحين العشرين للانتخابات التي ستجري أثناء الدورة التاسعة عشرة للجمعية.

[4] بصيغته المعدلة بالقرار ICC-ASP/18/Res.4, المرفق الثاني.

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

2- ويستند تقييم اللجنة إلى متطلبات الفقرات 3 (أ) و (ب) و (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي. وتقدم اللجنة فيما يلي معلومات وتحليل لمدى ملاءمة المرشحين وفقا للشروط التي حددتها الجمعية العامة.

3- وقامت اللجنة، من أجل بلوغ استنتاجاتها، بالنظر في مواد مكتوبة قدمها المرشحون في شكل بيان للمؤهلات والسيرة الذاتية[1]،فضلا عن المعلومات المقدمة من المرشحين عبر الاستبيان المشترك والتصريح الموحد المشار إليه في ICC-SP / 18 / Res.4،[2] وأجرت مقابلات عبر الوسائل الافتراضية مع المرشّحين العشرين. وشكرت اللجنة المرشحين على حضورهم المقابلات في التواريخ والأوقات المطلوبة.

4- وترد في الفقرات من 22 إلى 24 من هذا التقرير دراسة اللجنة للمعلومات المتعلقة بكل مرشح والمقدمة من الهيئات المهنية ذات الصلة في الدول التي يحمل المرشحون جنسيتها، فضلاً عن إجراءات فحص المرشحين من قبل قسم الأمن والسلامة بقلم المحكمة.

5- تم التوصل إلى كل استنتاجات اللجنة وقراراتها بتوافق الآراء.

ألف. ملاحظات عامة

6- لاحظت اللجنة بأنه تم تقديم المرشَّحين بمقتضى القائمة (ألف) والقائمة (باء) كما هو مبين في الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، التي تشترط "كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقاض أو مدع عام أو محام، أو بصفة مماثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية." أو "الكفاءة الثابتة في المجالات ذات الصلة من القانون الدولي مثل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والخبرة الواسعة في مجال القانون المهني التي لها صلة بالعمل القضائي للمحكمة".

7- وذكرت اللجنة أيضا بأن الفقرة 3 (ج) من المادة 36 تشترط أن تكون "لدى كل مرشح للانتخاب بالمحكمة معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغتي عمل المحكمة."

8- وأحاطت اللجنة علما بالفقرة 1 من المادة 35 من نظام روما الأساسي التي تنص على أن: "يُنتخب جميع القضاة للعمل متفرغين للمحكمة وأن يكونوا مستعدين للعمل على هذا الأساس منذ بداية ولايتهم."

9- وشددت اللجنة على أهمية أن يكون القضاة المنتخبون للمحكمة يتمتعون بصحة جيدة وجاهزين للخدمة طوال مدة ولايتهم، وألا تكون هناك مهام خارجية التي من شأنها أن تؤخر توليهم مهامهم أو أن تتداخل مع قيامهم بواجباتهم كقاض على النحو الوارد في الفقرة 3 من المادة 40 من نظام روما الأساسي. ولاحظت اللجنة أيضاً أن جميع المرشحين أفادوا بأنهم بصحة جيدة بالشكل الذي يتفق مع عمل المحكمة. ولاحظت اللجنة كذلك أن جميع المرشحين أشاروا إلى أنهم مستعدون للعمل لمدة الولاية بكاملها المكونة من تسع سنوات اعتباراً من 11 آذار/مارس 2021.

10- ولاحظت اللجنة أن المواد المكتوبة المقدمة والبيانات المدلى بها تؤكد أن المرشحين أشخاص يتمتعون بأخلاق رفيعة وبالحياد والنزاهة وأنهم يتمتعون بالمؤهلات المطلوبة في دولهم لتعيينهم في أعلى المناصب القضائية.

11- وتؤكد اللجنة، نتيجة لتجربتها حتى الآن، مرة أخرى على أهمية إجراء المقابلات وجهاً لوجه مع المرشحين بغية أداء ولايتها بفعالية. وتود اللجنة أن تشير إلى أن إجراء المقابلات في اجتماعها السابع عبر الوسائل الافتراضية كان بسبب الظروف الاستثنائية السائدة في ذلك الوقت، ولا ينبغي أن يشكل ذلك سابقة للتقييم المستقبلي للمرشحين من قبل اللجنة.

باء. مرشحو القائمة (ألف)

ألكسيس ويندسور ألثيا فايوليت (ترينيداد وتوباغو)

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة تتمتع بخبرة قضائية استثنائية على الصعيد الوطني كقاضية في المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو منذ عام 2013. وكانت من كبار مستشاري الدولة في مكتب مدير النيابات العامة وكانت نائبة مدير وحدة حقوق الإنسان في وزارة العدل. وأحاطت اللجنة

[1] ICC-ASP/16/3 and Add.1.

[2] المرفق الثاني.باء (أ) و(د).

علما بأن المرشحة، بصفتها محامية للمحاكمات والاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمدة 10 سنوات، اكتسبت على الصعيد الدولي خبرة موضوعية ذات صلة في مجال القانون الجنائي الدولي.

2. وأظهرت المرشحة استنادا إلى ردودها على الأسئلة معرفة عملية جيدة بنظام روما الأساسي والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وإن كانت أكثر إلماما بخصائص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشحة مثيرة للإعجاب لأنها قدمت إجابات منظمة بشكل جيد وموجزة ومنطقية.

3. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإنها مؤهلة تأهيلا جيدا في مجالات أخرى، مثل القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال.

4. وفي ضوء ما تقدم، لاحظت اللجنة أن مؤهلاتها، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة أن المرشحة تتحدث بالإنجليزية بطلاقة.

6. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد و التصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني ، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Declaration.aspx

7. و خلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإلى إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا للتعيين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

بلو إسحاق عثمان (نيجيريا)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح، وهو حاليا كبير قضاة إقليم العاصمة الاتحادية في نيجيريا، يتمتع بخبرة قضائية واسعة في الإجراءات الجنائية. ولاحظت اللجنة أن المرشح واضح وعلى دراية بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني.

2. ولاحظت اللجنة أنه استنادا إلى ردوده على الأسئلة المتعلقة بصفة خاصة بمشاركة الضحايا ووظائف الدائرة التمهيدية (ولكن أيضا في مجالات أخرى)، يبدو أن المرشح لديه معرفة محدودة جدا بنظام روما الأساسي، وممارسات المحكمة وإجراءاتها، وسوابقها القضائية. وأخذت اللجنة في الاعتبار في هذا السياق أن المرشح قد تخرج في عام 2008 بدرجة الماجستير في القانون الجنائي الدولي من جامعة أحمدو بيلو في نيجيريا، حيث كانت أطروحته حول موضوع المسؤولية الجنائية الفردية بموجب نظام روما الأساسي.

3. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشح لديه خبرة سابقة كممارس قانوني في مجموعة من الأدوار، بما في ذلك عمله كقاضي ونائب رئيس قلم المحكمة العليا في نيجيريا.

4. ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في الحديث باللغة الإنجليزية.

6. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

7. و خلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وكذلك انطلاقا من إجاباته أثناء المقابلة، ومع مراعاة افتقاره بشكل خاص إلى المعرفة التفصيلية بأعمال المحكمة، إلى أن المرشح مؤهل رسميا فقط للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

خوسبايار، شاغدا (منغوليا) [3]

[3] كانت اللجنة قد أجرت مقابلة مع المرشح في عام 2017 (ICC-ASP/16/7).

1. لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة واسعة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني، حيث عمل قاضيا في منغوليا منذ عام 2006 وقاضيا في الشعبة الجنائية بالمحكمة العليا لمنغوليا منذ عام 2015. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشح لديه خبرة سابقة في مجال التحقيق بصفة مدع عام و محامي الدفاع الجنائي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة أكاديمية، حيث عمل أستاذا مساعدا للقانون الجنائي المتقدم والإجراءات الجنائية المتقدمة وعلم الجريمة في جامعة منغوليا الوطنية منذ عام 2011.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشح ليس لديه خبرة مباشرة في القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، واستنادا إلى ردوده على الأسئلة المتعلقة بوظائف وسلطات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ومقبولية الأدلة المجمعة في حالة انتهاك الأحكام القانونية، لم يكن لديه معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي أو الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية. غير أنه أظهر معرفة عامة جيدة بكيفية عمل الهيئة القضائية في بيئة متعددة الثقافات.

3. ورأت اللجنة أن مؤهلات المرشح، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

4. ولم تقتنع اللجنة اقتناعا تاما بأن الكفاءة الشفوية للمرشح في اللغة الإنكليزية، وهي إحدى لغات عمل المحكمة، وإن كانت كافية أساسا لأغراض المقابلة، غير أنها لا تفي بالمعايير العالية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ج) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

6. و خلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وكذلك إجاباته أثناء المقابلة، ورهنا بمسألة التمكن من اللغة، إلى أنه مؤهل رسميا فقط للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

اتشوستش ديدوفيش، ياسمينة (البوسنة والهرسك)

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة قضائية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، حيث عملت منذ عام 2010 قاضة في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن المرشحة عملت منذ عام 2016 قاضية في إدارة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، كانت لدى المرشحة خبرة سابقة كمساعدة قانونية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. كما برهنت أن لديها القدرة على العمل في بيئة دولية ومتعددة الثقافات في إطار نظم قانونية مختلفة. وعلاوة على ذلك، لديها خبرة على الصعيدين الوطني والدولي في العمل فيما يتعلق بالنساء والأطفال.

2. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشحة لديها خبرة أكاديمية في المجالات ذات الصلة. وقد حصلت على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة سراييفو بأطروحة عن موضوع استجواب الشهود في الإجراءات الجنائية، وماجستير في العلوم القانونية بأطروحة عن موضوع مسؤولية القيادة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

3. و أظهرت المرشحة من خلال ردودها على الأسئلة، معرفة بنظام روما الأساسي والاجتهادات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، رغم أنها، وهذا أمر مفهوم أكثر إلماما بإجراءات وممارسات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

4. ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنجليزية.

6. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

7. و خلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وكذلك إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا للتعيين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

كورنر، جوانا (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة، وهي قاضية في محكمة التاج في إنكلترا وبلاد الغال منذ عام 2012، لديها خبرة واسعة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، تتمتع المرشحة بخبرة واسعة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الدولي، حيث عملت لمدة ثماني سنوات كمدعية عامة أقدم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهي بالتالي تمتلك خبرة في العمل في بيئة دولية متعددة الثقافات وتعرف كيفية التعامل مع مختلف النظم القانونية.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشحة أظهرت معرفة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية للمحكمة الجنائية الدولية وسوابقها القضائية في ردودها على أسئلة المقابلات.

3. ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

4. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى مؤهلاتها بموجب الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإن لدى المرشحة خبرة في مجالات أخرى ذات صلة بعمل المحكمة. وقد تلقت، في جملة أمور، تعليمات من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإجراء تقييم لتجهيز جرائم الحرب على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك. وقدمت المرشحة أيضا دورات تدريبية بشأن مواضيع من بينها صياغة الأحكام، والتعامل العادل والمناسب مع الشهود الضعفاء، وإجراء محاكمات طويلة ومعقدة.

5. ولاحظت اللجنة أن المرشحة تتحدث الإنكليزية بطلاقة وأن لديها مستوى متوسط في اللغة الفرنسية.

6. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:
https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Declaration.aspx

7. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وكذلك إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا لكي تعيّن كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

لورانس ماسار (بلجيكا)

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة تتمتع بخبرة واسعة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك في مجال الحكم وإجراء المحاكمات الجنائية، بعد أن عملت على مختلف مستويات السلطة القضائية على الصعيد الوطني. ومنذ نيسان/أبريل 2019 أصبحت الرئيسة الأولى لمحكمة الاستئناف في بروكسل. وقبل ذلك كان المرشحة رئيسة للمحكمة الجنائية في بروكسل وبرابانت والون (خلال الفترة من 2012 إلى 2019)، وقاضية في محكمة الاستئناف في بروكسل (2007 إلى 2011)، وقاضية في المحكمة الابتدائية في بروكسل (2000 إلى 2007)، وقاضية نائبة في المحكمة الابتدائية في شارلروا (من 1995 إلى 1997).

2. وعلى الرغم من أن المرشحة ليست لديها خبرة على الصعيد الدولي، فقد عملت مع ذلك في دراسة قضية تنطوي محليا على تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بالإبادة الجماعية في رواندا، وكذلك على قضايا أخرى ذات صلات دولية. ولديها خبرة في صياغة المسائل القانونية لأكثر من 25 عاما. وعلاوة على ذلك، لديها خبرة على الصعيد الوطني في العمل المتعلق بالجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال. ولديها خبرة في العمل في بيئة متعددة اللغات ومتعددة الثقافات.

3. ولاحظت اللجنة أنها برهنت على معرفة كافية بنظام روما الأساسي والمحكمة، وأنها مرشحة قوية أبدت التزاما بالعمل اليومي للمحكمة. وأعربت اللجنة عن اعتقادها بأنها قادرة على التفكير بشكل مبدع في تطبيق القانون الدولي وأنها ستكون دعامة ثمينة للمحكمة.

4. ولاحظت اللجنة أن مؤهلات المرشحة، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة أن المرشحة تتحدث الفرنسية بطلاقة وأن لديها مستوى متوسط في اللغة الإنكليزية.

6. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني ، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

7. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإلى إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أن المرشحة مؤهلة تأهيلا عاليا للتعيين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

ميلاندو بروسبير (جمهورية الكونغو)

1. أشارت اللجنة إلى أن المرشح كان قاضيا للتحقيق في الغرفة الثامنة للمحكمة العليا في برازافيل منذ عام 2018. وكان المرشح يتمتع بخبرة قضائية على الصعيد الوطني، حيث عمل أيضا قاضيا للتحقيق في الدائرة الثانية للمحكمة العليا في إمبفوندو. كما عمل قاضيا وقاضيا للأطفال في محكمة Impfondo العليا. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشح، بصفته قاضيا، اكتسب بعض الخبرة في إدارة القضايا الجنائية على الصعيد الوطني.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشح ليس لديه معرفة متعمقة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية للمحكمة الجنائية الدولية وباجتهاداتها القضائية، بما في ذلك عمل الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف، فضلا عن الشروط المتعلقة بتنحي القاضي. وكانت ردود المرشح في المقابلة عامة جدا في طبيعتها، ومقتضبة بشكل مفرط، وتقريبية في أغلب الأحيان، ولم يظهر المرشح وعيا واضحا بعمل المحكمة وإجراءاتها.

3. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن خبرة المرشح كقاضي تحقيق محدودة إلى حد ما (سبع سنوات) وأنه، استنادا إلى إجاباته في المقابلة، لا يملك المؤهلات المطلوبة للتعيين كقاضي في المحكمة العليا في دولته. وأحاطت اللجنة علما بأن الأقدمية التي تتراوح مدتها بين 10 سنوات و 15 سنة هي الشرط الرسمي للتعيين في ذلك المنصب.

4. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإن المرشح يتمتع بمؤهلات في مجالات أخرى مثل الجرائم المرتكبة ضد الفئات الضعيفة، بمن فيهم الأطفال.

5. وفي ضوء ما تقدم، لم تكن اللجنة مقتنعة بأن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

6. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في الحديث باللغة الفرنسية.

7. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

8. ولم تكن اللجنة متأكدة تماما من أن المرشح يفي بمتطلبات المادة 36؛ وبسبب عدم وجود أي إجابة قاطعة من جمهورية الكونغو بشأن المتطلبات القانونية لتلك الدولة بتعيين قاض في إحدى محاكمها العليا (لم يبت بعد في الرد الكامل) والصعوبات التي تواجهها اللجنة في التحقق مما إذا كان المرشح يستوفي هذه المؤهلات الرسمية، لم تتمكن اللجنة من حل هذه المسألة. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن المرشح أظهر معرفة محدودة جدا بإطار نظام روما الأساسي وأداء المحكمة واجتهادها القضائي، رهنا بمسألة استيفاء الشروط الرسمية المنصوص عليها في المادة 36، ترى اللجنة أنه مؤهل رسميا فقط.

سامبا مياتا ماريا (سيراليون)

1. أشارت اللجنة إلى أن المرشحة تتمتع بخبرة قضائية وطنية واسعة النطاق، حيث عملت كقاضية في المحكمة العليا لسيراليون منذ عام 2015 منتدبة إلى الشعبة الجنائية العامة والشعبة الخاصة بمكافحة الفساد، ثم قاضية في محكمة الاستئناف في سيراليون اعتبارا من عام 2019. ومنذ عام 2020، عملت المرشحة قاضية في المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشحة عملت أيضا في العديد من المهام الأخرى على الصعيدين الوطني والدولي كمدعية عامة كبيرة في لجنة مكافحة الفساد في سيراليون من عام 2010 إلى عام 2015، وموظفة في قسم العمليات الميدانية في مكتب المدعي العام في المكتب الميداني للمحكمة الجنائية الدولية في أوغندا من عام 2006 إلى عام 2010، كما عملت كمستشارة وباحثة في مجال حقوق الإنسان، ومنسقة إدارة الشهود، ومحققة، ومحامية مساعدة لدى المحكمة الخاصة لسيراليون من عام 2002 إلى عام 2006. ولاحظت اللجنة أن المرشحة تضطلع بمهام أخرى ذات صلة لدى مختلف هيئات حقوق الإنسان. وكانت رئيسة مجلس المساعدة القانونية في سيراليون، وهي المنظمة الرائدة في مجال الدعوة للمساواة بين الجنسين في سيراليون، فضلا عن كونها محاضرة في القانون الجنائي وقانون العقود في جامعة سيراليون.

3. وطوال المقابلة، أظهرت المرشحة خبرتها الكبيرة والواضحة الأهمية في العمل مع الشهود والضحايا على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك في الميدان، فضلا عن خبرتها القانونية في قضايا محددة، بما في ذلك العنف ضد النساء والأطفال.

4. وأظهرت المرشحة معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بمهام وصلاحيات الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية. والمرشح لديها خبرة في صياغة القرارات القضائية.

5. وأبدت المرشحة نهجا متحمسا ومبدعا بشكل خاص في عمل المحكمة استنادا إلى خبرتها الكبيرة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الثقافات.

6. وفي ضوء ما تقدم، رأت اللجنة أن مؤهلاتها، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

7. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنجليزية.

8. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx.

9. وخلصت اللجنة، استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية والردود التي تلقتها أثناء المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا لكي تعيّن كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

سيفوينتس مونيكا جاكلين (البرازيل)

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة تتمتع بخبرة متينة في القانون والإجراءات المدنية والجنائية على الصعيد الوطني، حيث عينت قاضية في عام 1992، ولديها خبرة على مستوى الاستئناف منذ عام 2010.

2. بيد أن اللجنة لاحظت أنه في حين أن المرشحة لديها خبرة في القانون الجنائي على الصعيد الوطني، فإن خبرتها في القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية محدودة. وتتعلق تجربتها الدولية أساسا باختطاف الأطفال، ومنذ عام 2006 عملت كقاضية اتصال في البرازيل لاتفاقية لاهاي بشأن الجوانب المدنية للعمليات الدولية لاختطاف الأطفال واتفاقيات لاهاي. وبذلك اكتسبت خبرة في حل المنازعات الدولية المتعلقة بالاختطاف الدولي للأطفال، وهو ما له صلة واضحة بعمل المحكمة. وقد اكتسبت، في إطار عملها كقاضية اتصال، خبرة في التعاون مع قضاة من مختلف النظم القانونية ولديها أيضا خبرة في القضايا الدولية المتعلقة بجرائم الاتجار بالبشر.

3. ولاحظت اللجنة أن معرفة المرشحة بعمل المحكمة بسيطة وتستند أساسا إلى قراءتها وبحوثها. وستكون تجربتها البحثية ذات فائدة للمحكمة.

4. ورأت اللجنة أن بعض ردود المرشحة على أسئلتها المتعلقة بممارسة المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي تميل إلى أن تكون تقريبية، على سبيل المثال فيما يتعلق بجوانب الإجراءات في المحكمة في المحكمة الجنائية الدولية.

5. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنها مختصة في كتابة الأحكام في المسائل الجنائية على الصعيد الوطني، بعد أن فقامت بذلك لمدة 30 عاما.

6. ولاحظت اللجنة أن المرشحة عضو مشارك بنشاط في الفريق، كما يتضح من دورها كقاضية اتصال وخبرتها كمدربة للقضاة والمدعين العامين.

7. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن الإنكليزية ليست اللغة الأم للمرشحة، فإنها قادرة على التواصل باللغة الإنكليزية، ولديها خبرة في العمل باللغة الإنكليزية، ونشرت مقالات بهذه اللغة.

8. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد ووقعت على التصريح الموحد الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

9. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإلى إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أن المرشحة مؤهلة للتعيين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

سوك، رايمون كلوديوس (غامبيا)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح، وهو قاضي في المحكمة العليا لغامبيا منذ عام 2012، لديه ثماني سنوات من الخبرة القضائية في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية على المستوى الوطني. ولاحظت اللجنة أنه شغل جزءا من ذلك الوقت في منصب رئيس القضاة بالنيابة. ولاحظت اللجنة أيضا أن المرشح سبق أن شغل منصب النائب العام ووزير العدل، ومنصب وكيل عام، ومفوض لإعادة النظر في القانون في غامبيا. وفي عام 2012 انتخب أيضا عضوا في اللجنة الاستشارية الأولى المعنية بترشيح القضاة.

2. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشح اكتسب خبرة ذات صلة في مجال حقوق الإنسان كمدير تنفيذي للمركز الأفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن المرشح شغل منصب المدير العام للمجلس القانوني العام في كلية الحقوق في غامبيا.

3. ولاحظت اللجنة أن المرشح، استنادا إلى إجاباته على الأسئلة المتعلقة بوظائف وسلطات الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية ومقبولية الأدلة، وكذلك في مجالات أخرى، لديه معرفة محدودة جدا بنظام روما الأساسي والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

4. ولاحظت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في الحديث باللغة الإنجليزية.

6. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

7. و خلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية، ولا سيما إجاباته أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل رسميا فقط للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

طال، أيسي غاساما (السنغال)

1. أشارت اللجنة إلى أن المرشحة، تولت منصب الأمينة العامة في وزارة العدل في السنغال منذ عام 2017، لديها خبرة قضائية على المستوى الوطني، بعد أن شغلت أيضا منصب مديرة المكتب الخاص لوزير العدل في وزارة العدل في السنغال ومستشارة للاستفتاء في المحكمة العليا في السنغال. وعملت أيضا كنائبة للمدعي العام في المحكمة الإقليمية الخاصة في داكار ونائبة المدعي العام في محكمة الاستئناف في داكار.

2. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشحة لديها خبرة محدودة في إدارة الإجراءات الجنائية (عامين كقاضية في أعلى محكمة في السنغال)، ولكنها اكتسبت خبرة ذات صلة في إدارة القضايا الجنائية المعقدة كمدعية عامة على المستوى الوطني. ولاحظت اللجنة أن المرشحة ليست لديها معرفة متعمقة بالقانون الجنائي والإجراءات الجنائية للمحكمة الجنائية الدولية وباجتهاداتها القضائية، وأن بعض ردود المرشحة على أسئلتها المتعلقة

بممارسات المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي كانت تقريبية. وخلال المقابلة، أظهرت المرشحة "ملكات" قضائية جيدة وفهما واضحا للحاجة إلى العمل مع الزملاء.

3. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي، فإن المرشحة تتمتع بمؤهلات في مجالات أخرى مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن الجرائم المرتكبة ضد الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال.

4. وفي ضوء ما تقدم، لاحظت اللجنة أن مؤهلاتها، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

5. ولاحظت اللجنة أن المرشحة تتحدث بطلاقة باللغة الفرنسية.

6. وقدمت المرشحة ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:
https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Declaration.aspx

7. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإلى إجاباتها أثناء المقابلة، إلى أن المرشحة مؤهلة رسميا فقط للتعيين كقاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

تسيلونيس فيكتور بانايوتيس (اليونان)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة مهنية وأكاديمية قوية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، بعد أن عمل محاميا رئيسيا في مكتب محاماة خاص منذ عام 2004، يتناول القضايا الجنائية. ويتمتع المرشح بخبرة على الصعيد الدولي في العمل كعضو مناوب في المجلس التأديبي للمحامين في المحكمة الجنائية الدولية، ونائب الرئيس المشترك للضحايا ورئيس اللجنة الاستشارية للمعايير المهنية في رابطة المحامين بالمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المستشار القانوني المبتدئ في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشح، بالإضافة إلى مؤهلاته بموجب المادة 36 الفقرة 3 (ب) (ط) من نظام روما الأساسي، لديه خبرة في مجالات أخرى ذات صلة بعمل المحكمة. حيث يتمتع، في جملة أمور، بخبرة أكاديمية في تدريس موضوع العدالة الجنائية الدولية على مستوى الدراسات العاليا (2018-2019) في كلية الحقوق بجامعة ديموقريطوس في تراقيا في اليونان وعمل كزميل باحث في قسم القانون الجنائي وعلم الجريمة في جامعة أرسطو في سالونيك. ويتمتع المرشح بخبرة قانونية وطنية في قضايا محددة تشمل العنف المنزلي والتمييز والاعتداءات الجنسية والعنف ضد النساء والأطفال.

3. وأثبت المرشح أنه على دراية بالأداء العام للمحكمة، وأنه على دراية كافية بنظام روما الأساسي والسوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك مهام وصلاحيات الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية. كما يتمتع المرشح بخبرة لا شك فيها في صياغة القرارات القضائية.

4. وقد أثبت المرشح أنه يتبع نهجا جماعيا ؛ ولديه مواقف بناءة؛ ولديه شغف ملحوظ بالعدالة الجنائية الدولية.

5. وفي ضوء ما تقدم، رأت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) ' 1 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

6. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في اللغة الإنكليزية وأن لديه معرفة متوسطة باللغة الفرنسية المكتوبة.

7. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:
https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx.

8. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وإلى إجاباته أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل تأهيلا عاليا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

جيم. مرشحو القائمة باء

باريتو غونزاليس أندرس برناردو (كولومبيا)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح محام فصيح وواضح له خبرة في المقام الأول في المسائل الإدارية والقضائية المتعلقة بالتحقيقات الرئيسية المتعلقة باقتصاد كولومبيا، وهو حاليا المشرف على الصناعة والتجارة في كولومبيا. وهو القاضي الوحيد لسلطة المنافسة في كولومبيا. ولديه خبرة عملية في مجالات أخرى، بما في ذلك العلاقات الدبلوماسية وتسليم المجرمين والشؤون الدولية والقانون الدولي الخاص. وكان أيضا أستاذا للقانون الدولي والعلاقات الدولية. وقد تخصص في دراسته في القانون الإداري، والشؤون الدولية، والدراسات الدولية، والسياسات والشؤون الدولية.

2. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من تعرضه أكاديميا للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي إلى حد ما، فإنه يفتقر إلى المعرفة الدقيقة بالقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي أو التدريب عليهما. وبالإضافة إلى ذلك، لم يثبت إلمامه بعمل المحكمة الجنائية الدولية، مثل عمل الدوائر التمهيدية والدوائر الابتدائية أو عمل السلطة القضائية، فضلا عن متطلبات تنحي القاضي. ولاحظت اللجنة أن ردود المرشح في المقابلة كانت عامة جدا في طبيعتها، وأنه لم يظهر وعيا بعمل المحكمة أو إجراءاتها أو قراراتها.

3. ولاحظت اللجنة أنه بصفته موظفا في مجال حقوق الإنسان، لديه بعض الخبرة في الجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال.

4. ولذلك، لاحظت اللجنة أن المرشح لم يكن على دراية كافية بالقانون الجنائي الدولي أو القانون الإنساني الدولي أو الإجراءات الجنائية، وأن خبرته المهنية كانت في ميادين لا صلة لها بعمل المحكمة، على النحو المبين في الفقرة 1.

5. ولاحظت اللجنة أن المرشح يجيد اللغة الإنكليزية بطلاقة كافية.

6. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من اقتناعها بأن المرشح شرح بشكل واف طبيعة الادعاءات ذات الطابع الإداري الموجهة ضده على الصعيد الوطني، فإنه لم يكشف عن هذه المسألة في تصريحه الموحد. ورأت اللجنة أنه كان ينبغي الكشف عن هذه المعلومات، على الرغم من الطريقة التي تم بها تسوية الادعاءات.

7. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد ووقع على التصريح الموحد الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx.

8. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وإلى إجاباته أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل رسميا فقط للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

بن محفوظ هيكل (تونس)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح، وهو أستاذ دائم في القانون الدولي العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس (جامعة قرطاج) ومدير مركز أبحاث القانون الدولي والأوروبي والعلاقات المغاربية الأوروبية في نفس الكلية منذ عام 2013، يتمتع بخبرة استثنائية في القانون الدولي وكذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعمل مستشارا أقدم ورئيسا بالنيابة للبعثة في مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، ومستشارا دوليا في إصلاح الشرطة والعدالة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق– مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

2. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشح كان محاميا مسجلا في نقابة المحامين في تونس، ومحكمة الاستئناف، ومحاميا / محاميا شريكا في مكتب محاماة محفوظ وشركاؤه، حيث مثل العملاء ودافع عنهم أمام المحاكم المدنية والجنائية والعسكرية. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالمنشورات الكبيرة للمرشح في ميداني القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأظهر المرشح معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي، والمحكمة، وسوابقها القضائية، فضلا عن الطعون التي تقدمها. ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من أن إجاباته كانت في بعض الأحيان غير دقيقة، على سبيل المثال فيما يتعلق بدور مشاركة الضحايا، أو كانت مثيرة للجدل (على سبيل المثال فيما يتعلق بالمحاكمات الغيابية)، فإنه يفهم جيدا بشكل ملحوظ وظائف وصلاحيات الدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية للمحكمة، إلى جانب جوانب هامة أخرى من عمل المحكمة. وعلاوة على ذلك، لديه خبرة في مساعدة النساء والأطفال ضحايا العنف المنزلي و/أو الجنسي والدفاع عنهم مجانا. وأظهر المرشح معرفة جيدة جدا بالنظم القانونية الأخرى وموقفا بناء، ويرجع ذلك أساسا إلى خبرته الكبيرة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الأطراف. ولديه نهج واضح للعمل الجماعي.

3. وفي ضوء ما تقدم، لاحظت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تستوفي الشروط الرسمية بموجب الفقرة 3 (ب) ' 2 ' من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

4. وأحاطت اللجنة علما بطلاقة المرشح في اللغات العربية والإنكليزية والفرنسية.

5. وقدم المرشح ردودا على الاستبيان الموحد والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res. 4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire-Declaration.aspx

6. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وإلى إجاباته أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل تأهيلا عاليا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

فلورس ليبرا سوكورو (المكسيك) [4]

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة دبلوماسية واسعة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان حيث عملت في السلك الدبلوماسي للمكسيك منذ عام 1992 في مناصب مختلفة، بما في ذلك منصب الممثلة الدائمة للمكسيك لدى المنظمات الدولية في جنيف منذ عام 2017. وعملت كمستشارة قانونية للبعثات الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة في نيويورك (1995–2000) وفيينا (2000–2001). وعلاوة على ذلك، عملت المرشحة كأول رئيسة لمكتب اتصال المحكمة الجنائية الدولية لدى الأمم المتحدة في عام 2006.

2. لاحظت اللجنة أن المرشحة لديها خبرة موضوعية وذات صلة كمتخصصة في القانوني الدولي، حيث شاركت في مفاوضات نظام روما الأساسي، وكذلك كانت عضوا في الفريق القانوني الذي صاغ التعديلات الدستورية التي مكنت المكسيك من التصديق على نظام روما الأساسي وسن التشريعات الوطنية لتسهيل الامتثال لنظام روما الأساسي.

3 – وأظهرت المرشحة قدرا كبيرا من الإلمام بنظام روما الأساسي والاجتهاد القانوني للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك معرفة جيدة بوظائف وسلطات الدائرة التمهيدية الدائرة الابتدائية.

4. وفي سياق المقابلة، أظهرت المرشحة خبرة واسعة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الثقافات، مما يشير إلى نهج جماعي لا شك فيه.

5 – في ضوء ما سبق، رأت اللجنة أن مؤهلاتها على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

6. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في الحديث باللغة الإنجليزية وأن لديها معرفة متوسطة بالفرنسية.

7. قدمت المرشحة ردودًا على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة ، عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:
.https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Statement.aspx

8. وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإجاباتها خلال المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا للتعيين قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

كام غبيرداو غوستاف (بوركينا فاسو) [5]

1. لاحظت اللجنة أن المرشح لديه خبرة وطنية ودولية واسعة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وعلى المستوى الوطني، عمل المرشح قاضيا للتحقيق في محكمة بوبو ديولاسو الابتدائية (1985–1987) ، ورئيس محاكم تينكودوغو ، وبوبو ديولاسو وكودوغو (1987–

[4] ويرد في القسم دال من هذا المرفق تقرير منظمة غير حكومية، هي اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، فيما يتعلق بإجراءات الترشيح الوطنية للمكسيك، ورد حكومة المكسيك عليها.

[5] كان السيد كام مرشحًا في عام 2011 (ICC-ASP/10/18, Add.1 and Add.2).

1996)، بصفته المدعي العام الرئيسي في واغادوغو محكمة الاستئناف (1996-1999)، ومنذ 2016 كقائم بالمهام في وزارة العدل. وعلى المستوى الدولي، شغل المرشح منصب قاضٍ في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا (2011-2020)، ورئيسًا للدوائر الأفريقية الاستثنائية في داكار (2015-2016)، وقاضيًا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (2003-2012).

2. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى مؤهلاته بموجب الفقرة من المادة 36 3 (ب) (2)، من نظام روما الأساسي، يتمتع المرشح بخبرة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف والتمييز والاعتداءات الجنسية أو أي سلوك مشابه آخر يتعرض له النساء والأطفال.

3. وأظهر المرشح قدرا من المعرفة العامة بنظام روما الأساسي، لكنه مع ذلك لم يكن لديه سوى معرفة محدودة للغاية بإطار نظام روما الأساسي، على سبيل المثال عند التعامل مع وظائف الدائرة التمهيدية، ومقبولية الأدلة التي تم جمعها بشكل غير قانوني وإجراءات المحكمة المتعلقة بالنظام الذي يحكم مشاركة الضحايا. ويتمتع المرشح بخبرة في صياغة القرارات القضائية.

4. وأظهر المرشح خبرة واسعة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الثقافات. وأعربت اللجنة عن خيبة أملها لأن المرشح، رغم خبرته الكبيرة كقاض في المحاكم الجنائية الدولية وفي المحاكم الإقليمية، وكذلك الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، لم يكن على دراية بالاجتهادات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية أو إجراءاتها.

5. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه رغم تمتع المرشح بخبرة قضائية كبيرة في المحاكم الجنائية الدولية، فقد تم ترشيحه كمرشح للقائمة باء. ولم يقدم المرشح أي تفسير لإدراجه في القائمة باء بدلاً من القائمة ألف.

6. وفي ضوء ما ورد أعلاه، رأت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

7. ولاحظت اللجنة أن المرشح يتحدث بطلاقة بالفرنسية وأنه كانت لديه معرفة متوسطة باللغة الإنجليزية.

8- وقدم المرشح ردوداً على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة، عملاً بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:
https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Statement.aspx

9. وخلصت اللجنة استناداً إلى خبرة المرشح المهنية وإجاباته خلال المقابلة، إلى أنه مؤهل للتعيين قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية.

لوردكيبنيدزي، غوتشا (جورجيا) [6]

1. لاحظت اللجنة أن المرشح لديه خبرة واسعة في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وشغل منصب نائب وزير العدل في جورجيا منذ عام 2012. والمرشح حاليًا عضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية (2018 إلى الوقت الحاضر)، ويعتبر عضوا بديلا في لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا (2019 إلى الوقت الحاضر) وعضو لجنة المساواة بين الجنسين في مجلس أوروبا (2014 حتى الآن). كما لاحظت اللجنة أن لديه خبرة في التدريس في جامعات مختلفة، بما في ذلك الجامعة الجورجية الأمريكية، وجامعة سوخومي ، وكلية الحقوق في القوقاز في تبليسي، وجامعة كولومبيا في نيويورك.

2. وأحاطت اللجنة علما بتجربة المرشح في مجال العنف والتمييز والاعتداءات الجنسية وغير ذلك من السلوكيات المماثلة التي تتعرض لها النساء والأطفال على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، تعامل مع العديد من القضايا المعروضة على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (ECtHR) والهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة.

[6] ويرد في القسم دال من هذا المرفق تقرير منظمة غير حكومية، هي التحالف الوطني الجورجي للمحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بإجراءات الترشيح الوطنية لجورجيا، ورد حكومة جورجيا عليها.

3. ولاحظت اللجنة أنه بالإضافة إلى المؤهلات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي، يتمتع المرشح بخبرة في مجالات أخرى، بما في ذلك، في جملة أمور، صياغة قوانين مناهضة للتمييز، وقوانين مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، وكذلك تطوير الإطار القانوني للأشخاص المفقودين أثناء النزاع المسلح على المستوى الوطني.

4. وأظهر المرشح بعض الإلمام بنظام روما الأساسي والسوابق القانونية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الوظائف والسلطات الرئيسية للدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية، لكنه لم يكن على دراية متعمقة بعدد من المجالات، بما في ذلك مشاركة الضحايا في الإجراءات. وأعربت اللجنة عن خيبة أملها لأنه، بالنظر إلى دوره كعضو في مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، لم يُظهر إلمامًا أكبر بالمسائل المتعلقة بالضحايا.

5. ويتمتع المرشح بخبرة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الثقافات، وفي هذا الصدد أشار إلى أن الزمالة والاحترام المتبادل ضروريان لمنظمة دولية لكي تعمل بشكل صحيح.

6. في ضوء ما ورد أعلاه، رأت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

7. ولاحظت اللجنة أن المرشح يجيد اللغة الإنجليزية بطلاقة.

8. وقدم المرشح ردوداً على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة، عملاً بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

.https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Statement.aspx

9- وخلصت اللجنة استناداً إلى خبرة المرشح المهنية وأدائه أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل للتعيين قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية.

بيرالتا ديستفانو، أريبلا (أوروغواي) [7]

1. لاحظت اللجنة أن المرشحة كانت محامية مؤهلة في مجال عملها، ولديها خبرة في المحاكمات أمام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ومثلت ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على المستوى المحلي. ولاحظت اللجنة كذلك أن المرشحة لديها خبرة كبيرة في قضايا حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي. ورأت اللجنة أنها ستكون مصدر قوة للمحكمة، بالنظر إلى معرفتها السليمة بقانون حقوق الإنسان والتقاضي.

2. رغم أن اللجنة لاحظت افتقار المرشحة للخبرة القضائية، إلا أنها خلصت إلى أن معرفتها بالاجتهاد القضائي لمحكمة البلدان الأمريكية، بما في ذلك ما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الجنسية والرق، وتمثيل الضحايا، ستكون مصدر قوة كبيرة لعمل المحكمة الجنائية الدولية.

3. ولاحظت اللجنة أنها على دراية بعمل المحكمة الجنائية الدولية، مثل مجالات مشاركة الضحايا واستجواب الشهود. وبالإضافة إلى ذلك، رأت اللجنة أن تقديرها للعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظومة البلدان الأمريكية، بما في ذلك إمكانية التعاون بشأن مسألة التكامل، ستكون ذات فائدة حقيقية للمحكمة.

4. ولاحظت اللجنة أن المرشحة هي عضو فريق جيد تؤمن بالتواصل وبناء الجسور والحوار المفتوح والزمالة، ومنفتحة على وجهات نظر الآخرين.

5- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشحة في اللغة الإنجليزية.

6. قدمت المرشحة ردودًا على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة عملا بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Statement.aspx

7 – وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشحة المهنية وإجاباتها خلال المقابلة، إلى أنها مؤهلة تأهيلا عاليا لتعيينها قاضية في المحكمة الجنائية الدولية.

سلفادور كريسبو إنييغو (الإكوادور)

[7] سبق أن أجرت اللجنة مقابلة مع المرشحة في عام 2017 (ICC-ASP/16/7).

1. لاحظت اللجنة أن المرشح شغل منصب النائب العام لدولة الإكوادور منذ عام 2018 ولديه معرفة جيدة بالقانون الدولي. وكان قد عمل كشريك إداري في العديد من مكاتب المحاماة في كيتو من عام 1997 حتى عام 2018. ولاحظت اللجنة أن المرشح كان المدير التنفيذي للبرنامج الوطني لإصلاح السلطة القضائية الذي يموله البنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، واليونيسيف. وأحاطت اللجنة علما بأن المرشح لديه بعض الخبرة الدولية في العمل كمسؤول قانوني، ورئيس وحدة المطالبات "ألف" (المغادرة من العراق أو الكويت) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات (UNCC) بجنيف، وكدبلوماسي في البعثة الدائمة لإكوادور لدى مكتب الأمم المتحدة، جنيف.

2. ولاحظت اللجنة أن المرشح لم يُظهر أي إلمام بعمل المحكمة الجنائية الدولية، مثل عمل الدوائر التمهيدية أو الابتدائية أو دائرة الاستئناف أو عمل القضاء، بما في ذلك ما يتعلق بمشاركة الضحايا، ومقبولية الأدلة أو شروط تنحي القاضي. ولاحظت اللجنة أن ردود المرشح في المقابلة كانت عامة للغاية بطبيعتها، ومن ثم فقد فشل في إظهار أي فهم حقيقي لعمل المحكمة أو إجراءاتها أو قراراتها. وعلاوة على ذلك، ليس لديه معرفة أو خبرة في القانون الجنائي أو القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان.

3. في ضوء ما ورد أعلاه، لاحظت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المواد المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات الرسمية المنصوص عليها بموجب الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

4. ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في الحديث باللغة الإنكليزية.

5. وقدم المرشح ردودًا على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة، عملاً بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، القسم باء). وهما متاحان على الموقع الشبكي للجنة على العنوان:

https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire.aspx

6. وخلصت اللجنة استناداً إلى خبرة المرشح المهنية وإجاباته أثناء المقابلة، إلى أنه مؤهل رسميًا فقط للتعيين كقاض في المحكمة الجنائية الدولية.

أوغالدي غودينيز جيراردو (كوستاريكا)

1. لاحظت اللجنة أن المرشح يتمتع بخبرة واسعة اكتسبها على مدى 20 عاما في القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلا عن المجالات الأخرى ذات الصلة بالقانون ذات الصلة بالعمل القضائي للمحكمة، حيث عمل كمستشار قانوني دولي رائد ورئيس لجنة القانون الدولي في وزارة خارجية كوستاريكا. وقام المرشح بتمثيل بلاده في العديد من القضايا أمام محكمة العدل الدولية وغيرها من هيئات التحكيم الدولية. وخلال الفترة من 2014 إلى 2018، شغل المرشح منصب سفير وممثل كوستاريكا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وتم انتخابه نائبًا لرئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي من 2016 إلى 2017. ومنذ حزيران/يونيو 2019، كان المرشح أستاذًا مشاركًا في القانون الدولي بجامعة السلام.

2. ويتمتع المرشح بخبرة في الصياغة القانونية، ولا سيما بعد مشاركته مع مختلف هيئات التحكيم الدولية، بما في ذلك، في جملة أمور، محكمة التحكيم الدائمة، ومحكمة العدل لأمريكا الوسطى، ونظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

3. وفي أثناء المقابلة، لاحظت اللجنة أن المرشح أظهر كذلك خبرته الواسعة في الدبلوماسية وخبرته الأكاديمية. وإلمامه بالقضايا المتعلقة بالنزاع المسلح والضحايا والأطفال.

4. وأظهر المرشح معرفة متعمقة بنظام روما الأساسي والاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك وظائف وسلطات الدائرة التمهيدية ومشاركة الضحايا في الإجراءات.

5. وأظهر المرشح موقفًا بناءًا نظرًا لخبرته الكبيرة في العمل في بيئة دولية ومتعددة الأطراف، وأثبت قدرة مهمة في العمل الجماعي مع زملاء العمل.

6 – في ضوء ما ورد أعلاه، رأت اللجنة أن مؤهلاته، على النحو المشار إليه في المادة المكتوبة المقدمة، تفي بالمتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 3 (ب) (2) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

7- ولاحظت اللجنة طلاقة المرشح في الحديث باللغة الإنجليزية.

8- قدم المرشح ردوداً على الاستبيان المشترك والتصريح الموحد الموقع الذي أعدته اللجنة، عملاً بالقرار ICC-ASP / 18 / Res.4 (المرفق الثاني، الفرع باء). وهي متاحة على صفحة الويب الخاصة باللجنة على العنوان التالي:

.https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/elections/judges/2020/Pages/Questionnaire- Statement.aspx

9 - وخلصت اللجنة استنادا إلى خبرة المرشح المهنية وإجاباته خلال المقابلة، إلى أنه مؤهل تأهيلا عاليا للتعيين قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

دال. المواد المقدمة إلى اللجنة من قبل منظمات المجتمع المدني وردود الحكومات المعنية عليها

1. تلقت اللجنة بيانات قدمتها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بإجراءات الترشيح الوطنية لبعض الحكومات. وترد أدناه هذه التقارير وردود الحكومات المعنية.

جورجيا

2. فيما يتعلق بإجراء الترشيح الوطني المتبع، أبلغت اللجنة من قبل منظمة غير حكومية[1] بمختلف أوجه القصور المقترحة التي تم الكشف عنها في عملية وضع الإجراء أو القواعد المتعلقة باختيار المرشح من جورجيا، وكذلك أثناء عملية الاختيار نفسها. وترى المنظمة غير الحكومية أن حكومة جورجيا لم تقم بهذه العملية بمسؤولية أو على نحو سليم في كلا الجانبين. ولذلك، فقد قيل إن الحكومة لم تضمن عملية مفتوحة وشفافة وعادلة وعرضت للخطر سلامة عملية اختيار هذا المرشح.

3. وأشارت حكومة جورجيا ردا على طلب اللجنة تقديم تعليقات إليها، إلى أن عملية الاختيار الوطنية التي قامت بها تمتثل امتثالا تاما للمادة 36 من نظام روما الأساسي وإجراءات ترشيح وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (ICC - ASP/3/Res. 6، بصيغتها المعدلة بموجب ICC-ASP/18/Res. 4، 6 كانون الأول / ديسمبر 2019) وقدمت إيضاحا لها في هذا الشأن. وخلص الرد، في جملة أمور، إلى ملاحظة أن الشواغل الوحيدة التي أعربت عنها المنظمة غير الحكومية كانت بشأن الجوانب الإجرائية في حين أن مؤهلات المرشح الجورجي المختار أو سمعته المهنية ليست موضع شك على الإطلاق.

4. ورأت اللجنة أنه لا يسعها إلا أن تحيط علما بالنقاط المطروحة وبالرد المقدم، وأن هذه مسألة تخص الدول الأطراف.

المكسيك

5. فيما يتعلق بإجراء الترشيح الوطني المتبع، أبلغت اللجنة من قبل مكتب منظمة غير حكومية[2] بأن الإجراء لا يمتثل لأحكام الفقرة 4 (أ) (1) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

6. وحسب المنظمة غير الحكومية، كان ينبغي للإجراء أن يراعي ليس فقط المادة 95 من الدستور السياسي للولايات المكسيكية المتحدة، ولكن أيضا المادة 96 من الدستور بشأن إجراءات اختيار قضاة لمحكمة العدل العليا المكسيكية.ونتيجة لذلك، لم يقدم رئيس المكسيك قائمة بثلاثة مرشحين لهذا المنصب ولم يتم إشراك مجلس الشيوخ في هذا الإجراء. وهذا بدوره حال دون مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية اختيار المرشح المكسيكي، وذلك مثلا بطرح أسئلة ودراسة الخلفية المهنية لأولئك الذين شاركوا في العملية، كما هو الحال عادة في تعيين قضاة المحكمة العليا.

7. وأشارت حكومة المكسيك رداً على طلب اللجنة تقديم تعليقات، إلى أن مرشحها "يمتثل لكل شرط من الشروط المنصوص عليها في الفقرتين 3 و 4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي، وكذلك المادة 95 من الدستور السياسي للولايات المتحدة المكسيكية.

[1] التحالف الجورجي الوطني للمحكمة الجنائية الدولية.

https://gyla.ge/en/post/haagis-sasamartloshi-tsarsadgeni-mosamartleobis-kandidatis-shesarchevi-procesi- gaumtchvirvaled-da-kharvezebit-tsarimarta#sthash.kP3ORHVZ.hgRuvbFZ.dpbs
https://gyla.ge/en/post/siskhlis-samartlis-saertashoriso-sasamartlostvis-saqartvelos-koalicia-haagis-sasamartloshi- tsarsadgeni-mosamartleobis-kandidatis-shesarchev-process-akritikebs

[2] اللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

ويحدد هذا الحكم الدستوري المتطلبات التي يجب أن يفي بها الأشخاص الذين تم ترشيحهم كوزراء في محكمة العدل العليا للأمة. وينبغي عدم الخلط بين إجراءات تعيين المرشحين وعملية اختيار الوزراء نفسها (المادة 96) ". وبهذا المعنى، تم تقديم الترشيح من قبل المكسيك وفقًا للنص الدستوري لتعيين المرشحين لملء المناصب الشاغرة لوزير محكمة العدل العليا للأمة، وهي أعلى محكمة دستورية في البلاد وأعلى سلطة قضائية في الاتحاد.

8. ورأت اللجنة أنه لا يسعها إلا أن تحيط علما بالنقاط المطروحة وبالرد المقدم، وأن هذه مسألة تخص الدول الأطراف.

المرفق الثالث

توصيات اللجنة بشأن المواد المقدمة مع الترشيحات والدورات المقبلة

1. بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية لتقديم المرشحين على النحو المقترح في تقاريرها الثاني والثالث والسادس،[1] ولا سيما نموذج السير الذاتية، قررت اللجنة أن تكرر المبادئ التوجيهية التالية:

بيان المؤهلات:

(أ) ينبغي توضيح مدى استيفاء المرشح لشروط التعيين في أعلى المؤسسات القضائية؛

(ب) في حالة بعض الترشيحات، يبدو أن خلفية وخبرة المرشح تشير إلى أن ملفه الشخصي يتوافق بشكل أفضل مع قائمة مختلفة. وفي هذا الصدد، رأت اللجنة أنه سيكون من المفيد للغاية أن يوضح الترشيح سبب انتماء المرشح إلى القائمة ألف أو القائمة باء.

2. ورأت اللجنة أيضا أنه بالنسبة للترشيحات في المستقبل، وكمساهمة في تيسير عملية التدقيق،[2] ينبغي أن تتضمن المواد المقدمة مع الترشيح شهادة بعدم وجود سجل جنائي في موطن المرشح؛ ويجب على المرشح الكشف عما إذا كان لديه إدانات جنائية في أي بلد آخر؛

3. بعد أن عقدت دورتها السابعة بالكامل عبر الوسائل الافتراضية، ونظرًا للتحديات المتعددة التي تطرحها جائحة كوفيد-19، والتي تطلبت عددا من ساعات الاجتماعات أكبر بكثير من الاجتماعات الشخصية، رأت اللجنة أنه:

(أ) كان من الضروري أن يجتمع أعضاء اللجنة وأن يجروا مقابلات وجهاً لوجه مع المرشحين، إن أمكن ؛

(ب) ينبغي أن تكون مدة الدورات المقبلة للجنة المعنية بانتخاب ستة قضاة ستة أيام على الأقل، للاجتماعات الشخصية، لإتاحة الوقت الكافي لإجراء المقابلات وإجراء تقييم للمرشحين؛ و

(ج) تم التأكيد على توفير خدمات الترجمة الفورية كشرط لأن بعض المرشحين وأعضاء اللجنة يفضلون الاستفادة من الترجمة الفورية.

4. أعربت اللجنة عن أملها في أن تواصل الجمعية توفير الموارد اللازمة للسماح بالاضطلاع بولايتها على نحو فعال، لا سيما وأن عقد الدورة السابعة الافتراضية قد ثبت أنه يتطلب توفير موارد مادية مكثفة لموظفي الأمانة العامة.

---

[1] ICC-ASP / 12/47، المرفق الثالث، ICC-ASP / 13/22، المرفق الثاني، الملحق الثالث، و ICC-ASP / 16/7، المرفق الثاني، الملحق الثالث.

[2] لم ترد جميع السلطات الوطنية للدول المرشحة العشرين التي اتصل بها قسم الأمن والسلامة بالمحكمة على طلب السجلات الجنائية.